

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.1/L.33
21 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ١٩-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ١٠ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن أعمال دورتها الحادية عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧
المقررة: السيدة دينار هنريكا سينورات (إندونيسيا)

المتحدثون:

بنن عن أقل البلدان نمواً

وزير التجارة والصناعة في بنن

الاتحاد الروسي

أنغولا عن المجموعة الأفريقية

الصين

ألمانيا عن الاتحاد الأوروبي

بيلاروس عن المجموعة دال

أولاً - البيانات الافتتاحية

١- أبرز وزير التجارة والصناعة في بنن القضايا الرئيسية التي يجب تناولها لدعم جهود البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً في غرب أفريقيا، الرامية إلى استئصال الفقر. فقد أسفر هبوط أسعار السلع الأساسية في السوق الدولية، بالاقتران مع ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج، عن إضعاف القدرة التنافسية لعدد كبير من صغار المزارعين في أفريقيا، وأبرز وضعاً صعباً بحيث أصبح مستحيلاً على هؤلاء المزارعين مواصلة أنشطتهم التجارية. وعلاوة على ذلك، كان للإعانات الزراعية وتدابير الدعم المحلية في البلدان المتقدمة الأثر الضار على إنتاج وتصدير القطن في غرب أفريقيا، على سبيل المثال. وقد أدى ذلك إلى وضع بات فيه زوال صغار منتجي القطن وغيره من السلع الأساسية واقعاً يومياً في غرب أفريقيا، يسهم في اتساع رقعة الفقر. وطلب إلى مجتمع المانحين دعم الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على معالجة الجوانب الإنمائية للقطن بغية التغلب على هذا الوضع المخيف، ودعم جهودها الرامية إلى إزالة الإعانات في إطار مفاوضات الدوحة بشأن الزراعة. كما أبرز الأثر السلبي لارتفاع فاتورة النفط على القدرة التنافسية التصديرية. وأكد على ضرورة استغلال مصادر الطاقة البديلة القائمة، بما فيها الوقود الأحفوري، مشيراً إلى أهمية تقييم الآثار البيئية والإنمائية لهذه البدائل.

٢- ومضى قائلاً إن الأونكتاد قدم مساهمة قيمة في عملية تنمية البلدان، ولا سيما بوضع برامج ذات نوعية عالية عززت السياسات والمفاوضات التجارية ووطورت القدرات المؤسسية والتنظيمية، وعن طريق توفير التدريب وتنمية القدرات الوطنية والإقليمية في مجال القضايا التجارية. ومن الأمثلة على ذلك، التدريب في مجال قضايا التجارة الدولية؛ والمساعدة في النقل المتعدد الوسائط؛ والاستثمار؛ وقانون وسياسات المنافسة، بما في ذلك عمليات الاستعراض الطوعية فيما بين الأنداد، ولا سيما تقديم الدعم إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ والإطار المتكامل لأقل البلدان نمواً. وبفضل دعم الأونكتاد، أصبحت بلدان الاتحاد متضلعة الآن في مكافحة الممارسات غير العادلة وغير التنافسية، من قبيل الكارتلات الطاغية. كما أن الحواجز غير التعريفية، من قبيل متطلبات التعقب المتعددة والمعقدة، أصبحت تتسم بأهمية متزايدة في الأسواق الدولية للمنتجات التي تصدرها البلدان النامية. ولهذه الأسباب، يمكن أن يساعد عمل الأونكتاد في مجال الحواجز غير التعريفية في تعزيز وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق الدولية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتاح للمنتجات العضوية ومنتجات التجارة البيولوجية التي تصدرها أفريقيا فرصاً إضافية للوصول إلى الأسواق الأوروبية للمنتجات البيولوجية.

٣- وأشار المتحدث إلى أن البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية ساهم بدرجة كبيرة في تعزيز القدرات التفاوضية لبنن، وبالتالي ينبغي مواصلته ودعمه. كما أعرب عن تأييده لمشاركة الأونكتاد في مبادرة المعونة من أجل التجارة، ودعا المانحين إلى تزويد الأونكتاد بالموارد اللازمة للاضطلاع بهذا الدور. واختتم بالقول إنه لو لم يكن الأونكتاد موجوداً لأوجدناه.

٤- وتحدث ممثل أنغولا باسم المجموعة الأفريقية فشدد على دور لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية في تشجيع الحوار البناء الذي يمكن أن يسهم في التمهيد للأونكتاد الثاني عشر، عن طريق وضع مبادئ توجيهية وخيارات وتوصيات واضحة في مجال السياسات العامة وتقديم الدعم العملي إلى البلدان النامية. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أفريقيا ومصالحها في ضوء تواصل المشاركة للقارة الضعيفة في التجارة الدولية، واعتمادها على السلع الأساسية وعدم قدرتها على الاستفادة بشكل كامل من الفرص التجارية المتاحة في إطار المعاملة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية أو في إطار اتفاقات المعاملة التفضيلية غير القائمة على المعاملة بالمثل أو الاتفاقات التجارية الإقليمية. ويشمل

ذلك التنفيذ التام لمقرر المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في هونغ كونغ بشأن معاملة أقل البلدان نمواً معاملة تقوم على الإعفاء من الرسوم والخصص. ومضى قائلاً إن الوصول إلى الأسواق غير كافٍ في حد ذاته، حيث ينبغي أن يقرن ذلك بالمساعدة على تعزيز القدرة على التوريد وتناول احتياجات التكيف الناجمة عن الإصلاحات التجارية. ولهذا الغرض، هناك حاجة إلى مشاركة الأونكتاد النشطة في تفعيل مبادرة المعونة من أجل التجارة في تجارة السلع والخدمات، والسلع الأساسية. كما أن ضرورة الامتثال لمعايير الجودة والمعايير البيئية المتطورة قوضت قدرة البلدان الأفريقية على اقتحام أسواق التصدير. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتصدي لهذه العقبات، بما في ذلك عن طريق فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق، التي تساعد البلدان الأفريقية في الاستجابة بشكل استباقي لمتطلبات سوق الصادرات من منتجات البستنة.

٥- وأضاف بالقول إن رفع إنتاج وتجارة السلع الأساسية إلى مستوى يمكنها من المنافسة على الصعيد الدولي يمثل أحد الاهتمامات ذات الأولوية بالنسبة للبلدان الأفريقية. فالاقتصاد السلع الأساسية في أفريقيا له مشاكله الخاصة التي تتطلب تدابير محددة. وقد أدى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية إلى نمو مستويات الدخل. وفي الوقت نفسه، أدى ارتفاع أسعار النفط الخام إلى ظهور تحديات كبرى أثرت في آفاق التنمية. وقد جرت مناقشة هذه التحديات خلال اجتماع الخبراء المعني بالطاقة في أواخر عام ٢٠٠٦، وينبغي أن يواصل الأونكتاد النظر فيها، بما في ذلك في إطار مؤتمرات النفط والغاز السنوية في أفريقيا. وأشار إلى أن دعم الأونكتاد في تنمية سوق الوقود الأحفوري في أفريقيا يتسم بأهمية بالغة، بما في ذلك شراكته مع مصرف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة غانا من أجل إنشاء صندوق أفريقي للوقود الأحفوري.

٦- وقال إن التجارة فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما التجارة الإقليمية، لا تزال تمثل إمكانات غير مستغلة من قبل البلدان الأفريقية، ويمكن تناولها بدعم من الأونكتاد في إطار مبادرات كالشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة، والجولة الثالثة من المفاوضات بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية، والشراكة بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

٧- وقد عاد عمل الأونكتاد بالفائدة على البلدان الأفريقية. حيث أضفى العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال الخدمات قيمة إضافية حقيقية على قدرة العديد من البلدان النامية في تقييم آثار تحرير تجارة الخدمات في كل من السياقين الإقليمي والمتعدد الأطراف. كما عزز الأونكتاد قدرة البلدان الأفريقية على المشاركة بشكل أجدى في مفاوضات الدوحة، وساعد في توضيح القضايا المعقدة المطروحة في إطار المفاوضات التجارية. وقدم المساعدة إلى دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في إطار المفاوضات الجارية بين مجموعة هذه الدول والاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وتنطوي عملية الأونكتاد للاستعراض الطوعي لقوانين المنافسة فيما بين الأنداد على فائدة أساسية بالنسبة لوكالات المنافسة الناشئة. كما أن العمل الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال تشجيع إنتاج المنتجات الزراعية العضوية في شرق أفريقيا وزيادة فرص التبادل التجاري في هذه المنتجات، من شأنه أن يسهم في تعزيز التجارة والتنمية والتخفيف من وطأة الفقر. ويمكن تناول الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية في إطار مبادرة الأونكتاد بشأن الوقود الأحفوري، شرط أن تراعى في ذلك الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي. وتمثل أنواع الوقود الأحفوري والمنتجات المستمدة من التنوع البيولوجي أيضاً مجالات اهتمام محتمل بالنسبة للبلدان النامية.

٨- ومضى قائلاً إن أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في مجال تحليل السياسات العامة وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية تتسم بأهمية بالغة في تسهيل التنمية، وتستحق دعم شركاء أفريقيا في التنمية. وتجدد الإشارة بوجه خاص إلى البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، وهو برنامج ينبغي مواصلته وتوسيع نطاقه ليشمل عدداً أكبر من البلدان الأفريقية. وشدد المتحدث في خاتمة حديثه، على تعاون الأونكتاد مع الوكالات الأخرى.

٩- وقال ممثل ألمانيا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد يعلق قدراً كبيراً من الأهمية على دور الأونكتاد الاستشاري في التجارة والتنمية. وأضاف أن الاتحاد يدعم جهود الأونكتاد لكي يصبح منظمة فعالة تسهم في تحقيق تحسن حقيقي في البلدان النامية. وأكد الحاجة إلى خاتمة طموحة ومتوازنة وشاملة لجولة الدوحة، داعياً جميع الشركاء الرئيسيين إلى العمل بروح من الالتزام البناء. ويجب أن تفضي جولة الدوحة إلى فرص إضافية للبلدان النامية للوصول إلى الأسواق. وكذلك فإن توفير صفقة شاملة ومعززة للمعونة من أجل التجارة بزيادة الموارد المالية عالمياً هو في نفس الوقت أمر ضروري في حد ذاته وجزء أساسي من برنامج عمل الدوحة الإنمائي. ورحب بالتشديد على اتفاقات التجارة الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب وشجع الأونكتاد على مواصلة وتوسيع تحليله لهذه الصكوك.

١٠- وفيما يتعلق بالسلع الأساسية، يجب أن يضع الأونكتاد توصيات بشأن التدابير المحددة لتمكين صغار المنتجين والمجهزين من المشاركة بنجاح في الأسواق العالمية، بما في ذلك في سلاسل التوريد، والتقليل من الاعتماد المفرط على السلع الأساسية على مر الزمن. وكان فريق الخبراء المعني بذلك الموضوع قد تقدم بمقترحات شاملة يمكن الأخذ بها. ويعدّ تزايد تقلب الأسعار، وذلك في جملة أمور في قطاع الطاقة، مجالاً هاماً آخر من المجالات التي يمكن فيها للأونكتاد أن يساعد على معالجة التحديات. ويمكن أن يشمل دعم الأونكتاد التحليل الشامل لأدوات المالية وإدارة المخاطر التي كانت قد أدرجت في خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن السلع الأساسية الزراعية لكي ينفذها البنك الدولي والأونكتاد وغيرهما. وبإمكان جهود الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على تعزيز استخدامها لمصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما مبادرة الوقود الأحيائي، أن تقدم إسهاماً محدداً بذلك الخصوص.

١١- ومشغل الاتحاد الأوروبي التي يشاطره فيها البعض إزاء احتمال أن يعرض تزايد استخدام الحواجز غير التعريفية نجاح تحرير التجارة للخطر. فالحواجز غير التعريفية تؤثر في جميع أشكال التجارة، والتطرق لها يجب أن يكون مجالاً من مجالات الأولوية وموضوع تعاون دولي مكثف. ومع ذلك يجب ألا يقيّد ذلك حق البلدان في إقامة تدابير مشروعة للتصدي للمشاكل غير التجارية. والاتحاد الأوروبي يرحب صراحة بإنشاء فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية وفريق دعمه المتعدد الوكالات.

١٢- ولاحظ الاتحاد الأوروبي أن التجارة في الخدمات ما زالت تنمو، ولا سيما في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب. ومن الأساسي إمكان أن تحدّد قطاعات الخدمات الناشئة في البلدان النامية معايير محلية تنظيمية ومؤسسية من أجل الاستفادة من تنامي التجارة الدولية في الخدمات. واتفاقات التجارة الإقليمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية التي يجري التفاوض فيها، يمكن أن تساعد على تشجيع تلك العمليات. غير أنه من الضروري ضمان أن تكون مثل هذه الاتفاقات متمشية مع النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولا بد من إيلاء عناية خاصة لاستنتاجات اجتماع الخبراء المعني بتعميم الوصول إلى الخدمات.

١٣- ومن بين الجوانب المثيرة للاهتمام في ميدان التجارة والبيئة والتنمية، تلعب فرقة عمل الأونكتاد الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق دوراً خاصاً. فمن المفروض أن تساعد البلدان النامية في وضع استراتيجيات موجهة نحو المستقبل، وتيسير تبادل المعلومات، وبحث دور المعايير التي تحددها الشركات الخاصة، والنهوض بمزيد التعاون الوثيق فيما بين المنظمات المحددة للمعايير الدولية.

١٤- وقال ممثل بيلاروس، متحدثاً باسم المجموعة دال، أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ما زالت تواجه تحديات ناشئة عن عولمة الاقتصاد العالمي والتطور السريع للنظام التجاري الدولي. وتلك الاقتصادات في طور النهوض بالإصلاح الاقتصادي وإضفاء الصبغة النهائية عليه بما يرمي إلى تحويل هذه الاقتصادات كلياً إلى اقتصادات سوق. وفي حين أن قدراً كبيراً من التقدم قد أُحرز في خصخصة تلك الاقتصادات وتحريرها إلا أن تحديات قد ظهرت من حيث تصميم وتنفيذ السياسات الوطنية المناسبة في مجال التجارة والتنمية وكذلك الأطر التنظيمية، فضلاً عن المشاركة بفعالية في تدفقات التجارة والاستثمار الدولية والإفادة منها، بما في ذلك من خلال الاتفاقات والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية. وكان بعض هذه الاقتصادات قد واجه صعوبات خاصة إذ ظل دخلها الوطني للفرد على مستوى منخفض جداً مقارنة مع ما هو عليه في البلدان النامية أو حتى في أقل البلدان نمواً. أما بالنسبة للبلدان الأخرى، فإنه وإن سُجّلت إنجازات هامة في عملية الإصلاح إلا أن مواصلة الجهود لازمة قصد توطيد وتعزيز القدرات الوطنية في السياسات والمفاوضات ذات الصلة بالتجارة. وبالتالي فإن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ما زالت تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي والأونكتاد بخصوص التجارة والتنمية. ويجب زيادة تعزيز عمل الأونكتاد وترسيخه فيما يتصل بتأمين تحصيل مكاسب التنمية من النظام التجاري الدولي، ولا سيما في المجالات التالية: المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية؛ والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ والتجارة في الخدمات، حيث يظل تنقل الأشخاص الطبيعيين المؤقت المجال الرئيسي؛ والتكامل والتعاون الإقليميان؛ والبعد الإنمائي للملكية الفكرية.

١٥- وأحاط المتحدث علماً مع التقدير بعمل الأونكتاد التحليلي بشأن وضع مقاييس للتنمية، وقال إن لديه تطلعات فيما يتعلق بتحسين مؤشر التجارة والتنمية. وسياسة وقانون المنافسة مجال آخر من مجالات عمل الأونكتاد التي تعود بالنفع على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتحتاج إلى تعزيز. وأخيراً فإن عمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية هام هو الآخر، ولا سيما فيما يتصل بالطاقة، ولا بد من الإقدام على المزيد من المبادرات لصالح البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٦- وتحدث ممثل بنين باسم أقل البلدان نمواً فوصف المكانة الهامشية التي تحتلها أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي وأشار إلى رغبة هذه البلدان في تحسين هذا الوضع. وفي المتوسط تمثل أقل البلدان نمواً نسبة ٠,٥ من الصادرات العالمية و٠,٧ في المائة من الواردات العالمية. ومن الضروري تحسين إنتاجها وقدرتها التوريدية، بحيث يتسنى لها الاندماج بأكثر فعالية في الاقتصاد العالمي. والهبوط الطويل الأجل في أسعار السلع الأساسية قد أعاق صادرات أقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال كان سعر البن لا يمثل، في النصف الأول من عام ٢٠٠٣، إلا نسبة ١٧ في المائة من سعره في عام ١٩٨٠، فيما الأرقام بالنسبة للقطن والنحاس تتمثل في نسبتي ٣٣ في المائة و٤٢ في المائة على التوالي. والتنوع والتحويل الهيكلي في أقل البلدان نمواً أمران أساسيان قصد تمكين هذه البلدان من الاستفادة من السلع الأساسية. وأقل البلدان نمواً تعتمد بذلك الخصوص على دعم الأونكتاد لمنتجي القطن ومبادرة القطن في منظمة التجارة العالمية. وكذلك فإن فرقة العمل الدولية

المعنية بالسلع الأساسية التي انطلقت في الأونكتاد الحادي عشر يمكن أن تكون أداة محورية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق فوائد من السلع الأساسية.

١٧ - وأعرب المتحدث عن ارتياحه لدعم الأونكتاد لأقل البلدان نمواً في اعتماد إعلان ليفينغستون، الذي تم التطرق له في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. كما تم التأكيد على المساعدة القيمة التي يقدمها البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية والإطار المتكامل. وقد كان دعم الأونكتاد لأقل البلدان نمواً في المفاوضات التجارية حاسماً. وتغطية المعاملة المفضلة من الرسوم الجمركية ومن الحصص بالنسبة لصادرات أقل البلدان نمواً يجب أن تشمل المنتجات التي تواجه حالياً تعريفات، بما في ذلك المنتجات الزراعية، والأسماك، والخشب. وقد أقام أيضاً ارتفاع الحواجز غير التعريفية حواجز أمام الوصول الفعال إلى الأسواق، وهي حواجز لا بد من إزالتها. والمتطلبات البيئية آخذة في التأثير بشكل خاص على صادرات أقل البلدان نمواً. فأكثر من ٩٠ في المائة من الصادرات من كيريباس وغامبيا، وقرابة ٨٠ في المائة من صادرات كمبوديا، تتأثر بالمتطلبات البيئية. وعلى الأونكتاد أن يزيد مساعدته لأقل البلدان نمواً، ولا سيما مؤسستها الصغيرة والمتوسطة الحجم، على التكيف مع المتطلبات النموذجية الدولية وعلى معالجة الحواجز غير التعريفية. والتجارة في الخدمات في أقل البلدان نمواً تتركز في القطاعات التقليدية ذات الإنتاجية المنخفضة. وهناك حاجة إلى تعزيز مساهمة قطاع الخدمات في التنمية في أقل البلدان نمواً، لا سيما من خلال استنباط سياسات واستراتيجيات في مجال الخدمات. وتعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في القطاعات الجديدة والحيوية من قطاعات التجارة العالمية مسألة أخرى من المسائل ذات الأولوية. وبذلك الخصوص كان اجتماع الخبراء المعني باستعراض قطاع الطاقة قد تقدم بتوصيات مفيدة.

١٨ - والنظام التجاري المتعدد الأطراف يوفر أفضل الفرص التجارية لجميع البلدان من خلال تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية. وفي نفس الوقت تطورت اتفاقات التجارة الإقليمية ويمكن أن تُستخدم كمختبرات مفيدة لتبادل المعلومات وتطوير قواعد التجارة واستراتيجياتها، فضلاً عن القوة التفاوضية. والتكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية يمكن أن يساعد على التصدي للقيود الهيكلية التي تؤثر على القدرة على المنافسة، مثل الهياكل السياسية الاقتصادية. والتكامل الاقتصادي وسيلة لتعجيل التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي. وبالتالي تحتاج اتفاقات التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية إلى تعزيز. لكن من الأهمية بمكان ضمان ألا تصبح الإقليمية والتعددية عمليتين متعارضتين.

١٩ - وشدد ممثل الاتحاد الروسي على أهمية تعزيز دور الأونكتاد بوصفه محفلاً هاماً للحوار الحكومي الدولي لتشجيع بناء توافق الآراء حول المشاكل الحالية في التجارة الدولية من أجل تشجيع التنمية. وشدد على الطابع الوجيه جداً لمسائل مثل الحواجز غير التعريفية والتجارة في الخدمات والسلع الأساسية والطاقة. وقال إن نتائج اجتماعات الخبراء بشأن استعراض قطاع الطاقة، والوصول العالمي إلى الخدمات، وصغار منتجي السلع الأساسية، والإقليمية والتعددية، كانت قد وفرت أساساً متيناً للمناقشات والاستنتاجات بشأن السياسات العامة. وأضاف أن عمل فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية التابع للأمين العام للأونكتاد هام أيضاً. وعلى الأونكتاد مواصلة وزيادة تعزيز مساعدته لما قبل وما بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتطوير أفضل الممارسات بشأن السياسات التجارية، والاعتماد على خبرات البلدان الماضية؛ وتحليل الوضع الحالي والاتجاهات في أسواق السلع والخدمات العالمية، ولا سيما فيما يتصل بالسلع الأساسية وقطاعات التجارة العالمية الجديدة الحيوية.

٢٠- وقال ممثل الصين إن على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير لتثبيت أسعار السلع الأساسية وتشجيع تنويع الصادرات في البلدان النامية. وأضاف أنه من الضروري أيضاً زيادة تخفيض التعريفات، وإزالة الحواجز غير التعريفية، وإدراج مبدأ عدم المعاملة بالمثل بشكل كلي في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك جولة الدوحة. ويجب بذل كافة الجهود لاحتتام مفاوضات جولة الدوحة بنجاح. وفيما يتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، قال إنه يجب أن تهدف المفاوضات إلى تخفيض أو إزالة التعريفات المرتفعة والحدود القصوى للتعريفات المرتفعة أو إزالتها وكذلك الزيادات القصوى في التعريفات الجمركية وتدرج التعريفات الجمركية، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية. ويمكن أن يكون تحرير التجارة في الخدمات وفي القطاعات والأساليب التي تهم البلدان النامية وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتم التشديد على أن التدابير البيئية يجب ألا تتسبب في إقامة حواجز أمام التجارة في السلع والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تمنح البلدان المتقدمة البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية لتأمين تمكّنها من الاستفادة حقاً من النظام التجاري المتعدد الأطراف. ومبادرة المعونة من أجل التنمية هامة بما أنها يمكن أن تكفل مساعدة البلدان النامية على تحويل الفرص التجارية الجديدة إلى نمو اقتصادي.

— — — — —